هوية الاقتصاد ومهمة التخطيط

د. الطاهر الهادي الجهيمي

في 14 التمور 2001 تحدث **الأخ القائد** إلى مجلس التخطيط العام عن الهوية – هوية الاقتصاد الليبي في المرحلة المقبلة . بالتحديد تساءل **الأخ القائد** عن الخصائص والإمكانيات الطبيعية والبشرية التي يمكن أن تجعل من ليبيا بلداً صناعياً أم بلداً زراعياً . بل تساءل عن إمكانيات ليبيا في مجال الخدمات سواء أكان ذلك في السياحة أو الاتصالات أو التجارة أو غيرها .

إن فحوى حديث **القائد** عن مسألة الهوية يتلخص في الدعوة إلى دراسة الخيارات الممكنة والأفضل في توظيف الموارد والتوجه الاقتصادي في المرحلة المقبلة ..

وإن مسألة تحديد الهوية الاقتصادية لبلد معين أو حتى إقليم معين ، من المسائل التي اهتم بها الفكر الاقتصادي منذ نشأته في القرن الثامن عشر . ويمكن القول أن نظريات تقسيم العمل الدولي ، ونظرية المزايا النسبية في التجارة هي من أبرز المساهمات الفكرية في هذا المجال . فالبلد أو الإقليم – بمقتضى هذه النظريات – يحقق أكبر قدر ممكن من الرفاه الاقتصادي إذا تخصص في إنتاج السلع أو الخدمات التي يملك فيها ميزة نسبية مقارنة بالبلدان أو الأقاليم الأخرى .. وبمفهوم المخالفة ، فإن البلد – أي بلد – يضحى في الواقع بشيء من مصلحته إذا هو خالف هذه القاعدة وتوجه إلى أنشطة اقتصادية أخرى لا يملك فيها ميزة نسبية . قد تكون هناك بعض الاستثناءات المرحلية – خاصة في حالة الصناعة الناشئة – لكن هذه هي القاعدة .

من الناحية النظرية هذا المبدأ سهل وواضح . من الناحية العملية ، الواقع أكثر تعقيداً ، خاصة اليوم في زمن العولمة . كثير من البلدان النامية لا تعـرف مـاذا تفعل . لأن تخاف جهازها الإنتاجي يجعلها تشعر بأنها لا تستطيع أن تنافس فـي أي مجال ، والخيار أمامها هو التبعية المطلقة أو الانكفاء على ذاتهـا والانغلاق . ليست هذه هي الخيارات التي أمامنا في ليبيا ، ولكن علينـا أن نـدقق ونحـسن الاختيار .

تتحدد هوية الاقتصاد بحجم وطبيعة موارده الطبيعية والبـشرية . والمـوارد الطبيعية منها المتجدد مثل خصوبة الأرض وملائمة المناخ ومنها غيـر المتجـدد مثل الموارد المعدنية والنفط ، وأحياناً أحواض المياه الجوفية كما هو الحال فـي مصادر مياه النهر الصناعي العظيم . أما الموارد البشرية فهـي الأكثـر تغيـراً والأكثر أهمية . وإن كان حجم الموارد البشرية مهماً فإن الأهم مـن ذلـك هـو الجانب النوعي في هذه الموارد . والجانب النوعي في الموارد البشرية نوعـان: **الأول** يتعلق بتركيبة السكان من حيث العمر والجنس ومعدل الإعالة ، أما **الثـاني** فيتعلق بمستويات المعرفة والمهارة ومعدلات توظيفها لدى السكان .

وعندما نقول أن هوية الاقتصاد تتحدد بما يتوفر له من موارد ، فإننـا نعنـي بذلك عدة أشياء منها: مستوى النشاط والرفاه الاقتصادي ، طبيعة النشاط ومساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في تركيبة الدخل القومي . معدلات النمو ، وحجـم وتركيبة التجارة الخارجية ...الخ . كل ذلك يتحـدد بـالموارد المتاحـة . إلا أن العوامـل الخارجية لها دورها أيضـاً . فليس من اقتصـاد مقفـل فـي عالـم اليوم . والعوامل الخارجية لا تقتصر فقط على تأثيرات السياسات الخارجية للدول الأخرى ، وإنما تشمل أيضاً تأثيرات "النظام الاقتـصادي العـالمي" ولا سـيما التأثيرات التي تمارسها المنظمات الاقتصادية والمالية الدوليـة مثـل المـصرف الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية .إلا أنه لأغراض النقـاش

والتحليل اليوم سوف نفترض حياد " النظام الاقتصـادي العالمي" – وهـو غيـر محايد – ولو إننا سنشير إلى بعض الاعتبـارات المتعلقـة بالانـضمام أو عـدم الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية .

وعندما نقول أن الموارد الطبيعية والبشرية هي التي تـشكل حجـم وطبيعـة النظام الاقتصادي وبالتالي مستوى التنمية ، فإن ذلك يتحقق في إطـار الـسياسة الاقتصادية والاجتماعية . والشيء الذي يجب أن نشير إليه في هذه المرحلة مـن الحديث هو وجود علاقة تبادلية في مسألة الهوية . فالهوية تتشكل بالموارد عنـد سياسة معينة . فاكتساب المعرفة وتعميقها وتوظيفها مثلاً يؤدي إلى زيـادة النمـو حتى مع ثبات مستويات الموارد الأخرى . لأنه بالمعرفة يمكن توظيف المـوارد الأخرى المتاحة بشكل أفضل .

كمـا ان الهوية تتشكل بالسياسة الاقتصادية والاجتماعية عند مستوى معين من الموارد . وهذا يعني أن وجود السياسة الاقتصادية والاجتماعية الملائمة لا يقـل أهمية عن وفرة الموارد ذاتها . إذن موضوعنا اليوم له بُعـدان رئيـسيان: بُعـد الموارد الطبيعية والبشرية وطبيعة هذه الموارد وما يتوفر منها ، وبُعـد الـسياسة الاقتصادية والاجتماعية من حيث الاستراتيجية التي يتعين إتباعها لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية . **(أنظر الشكل رقم 1)**

الموارد الطبيعية:

ظل النفط منذ اكتشافه وبداية تصديره في أواسط الستينات وحتى الآن القطـاع المسيطر في الاقتصاد الليبي . وبالرغم من أن هدف تنويع الاقتصاد وإيجاد قاعدة اقتصادية أكثر توازناً كان هدف جميع خطط النمو السابقة . إلا أن سيطرة الـنفط لازالت قائمة . صحيح أن مساهمة قطاع النفط قد تراجعت كثيراً إلى نحـو 30% الآن بعد أن كانت نحو 70% في أوائل السبعينات . لكن أثر النفط غير المباشـر

هو بالتأكيد أكبر مما تعكسه نسبة 30% التي تمثل إسهامه المباشر . كما أن النفط لازال يمثل المصدر شبه الوحيد للنقد الأجنبي (بنسبة 94%) .

ليس عيباً في حد ذاته أن يكون لنا مورد واحد كبير ومسيطر ، لكن المشكلة تكمن في طبيعة هذا المورد . فهذا مورد ناضب بطبيعته . قد نختلف في تقدير عمر النفط في ليبيا . ولكن سواء كان عمره عشرين سنة أم أربعين فهو مورد ناضب . المشكلة الأخرى في النفط هي أن إيراداته خارج سيطرتنا المباشرة . فلا سعره في الأسواق العالمية تحت تصرفنا ، ولا حتى كميات تصديره خاضعة لقراراتنا وحدنا . من ناحية أخرى النفط لا يأتي رخيصاً . هناك استثمارات ضخمة مطلوبة لتطوير القدرات الإنتاجية ولتنمية الاحتياطيات وهذه استثمارات يتعين دراستها والتخطيط لها . كما يجب أن نلاحظ أن معدل الريع في استخراج النفط بدأ يتناقص عندنا كما عند بلدان أخرى ، بمعنى أن معدل الزيادة في تكلفة الإنتاج صار بالتدريج أعلى في المتوسط من الزيادة في الإيراد ولذلك فإن "ميزة" النفط بدأت تقل ، وصار القطاع يتشابه أكثر فأكثر مع بقية القطاعات المنتجة الأخرى ، ونرى أن هذه النقطة مهمة وجدير بنا أن نأخذها في الاعتبار .

مشكلة المياه:

المياه العذبة هي أهم المصادر الطبيعية – وهي في الأصل متجددة – كما هو الحال في مياه الأمطار والأنهار . ولكن المياه في الجماهيرية هي ليست كذلك . فهي تجددت بما لا يكفي الاحتياجات ، ومياه النهر الصناعي العظيم هي محدودة وغير متجددة فيما نعلم . والنتيجة تصحر وملوحة وانكشاف غذائي متزايد . ولعل مشكلة المياه تمثل التحدي الأكبر لمستقبل التنمية في الجماهيرية .

مشكلة البيئة:

البيئة في مفهومها العام ، تمثل مشكلة أخرى مهمة . ولعل مظاهر تدهور البيئة الأكثر خطورة هي تلك المتمثلة في سوء استخدام الأراضي ، وقطع الأشجار الغابية ، وانتشار النفايات غير العضوية والخطرة وعدم التخلص منها بالطرق

العلمية المناسبة ، فضلاً عن تعرض الطبقات المائية للاستنزاف وتداخل مياه البحر .

أما في الجانب الاقتصادي الاجتماعي ، فهناك مشكلتان تبرزان قبل غيرهما من المشاكل ، البطالة وأزمة السكن . لقد أنسانا زخم التنمية في السبعينيات والثمانينيات مشكلة البطالة . كان الاعتقاد أن ليبيا بلد صغير السكان يرتفع فيه النشاط الاقتصادي ، وبالتالي لا مكان فيه للبطالة بمفهومها الاقتصادي . بل على العكس كانت البلاد في حاجة إلى أيدي عاملة من الخارج ، عربية وأجنبية ، وفعلاً كان الأمر كذلك . أما اليوم فإن الوضع مختلف . هناك أعداد كبيرة من الشباب تدخل تباعاً إلى سوق العمل ، لكنها لا تجد العمل . صحيح أن هناك أعداد كبيرة من العمالة الوافدة تعمل في كل القطاعات ، مما يدل على أن فرص العمل موجودة لكنها مرفوضة . لماذا ؟ لأن البطالة ، أو علاقة الإنسان بالعمل بوجه عام ، هي علاقة اقتصادية اجتماعية . لكن في المحصلة هناك مشكلة ، ومشكلة هامة . في الجهات العامة الممولة من الخزانة التعيين موقوف أو شبه موقوف ، والجهات العامة الأخرى مثل الشركات العامة تشكي من تضخم العمالة فيها . أما القطاع الأهلي فهو صغير ومتردد ومدخراته محدودة ، ولا يعرف أين يتجه ، ومن ثم لدينا مشكلة يتعين بحثها والوقوف عندها .

والأزمة الإسكانية:

هي المشكلة الثانية ، وبالفعل يمكن استخدام كلمة "الأزمة" بشأنها . فالطلب على المساكن أكبر كثيراً من المساكن المتاحة ، والفرق بين الاثنين متزايد دائماً . اليوم يقدر الطلب المتراكم (الزائد عن المتاح) بنحو 225ألف وحدة سكنية ، ومعدل الزيادة فيه يبلغ نحو 1.5% وحدة سكنية سنوياً . ولو غضضنا الطرف عن الآثار الاجتماعية السلبية والضارة للأزمة الإسكانية – ولا يجب أن نغض الطرف عن ذلك – وركزنا فقط على الجانب الاقتصادي ، فإن المشكلة تكمن في إيجاد التمويلات اللازمة لحل المشكلة . أن دراسات مجلس التخطيط العام في هذا

الشأن تشير إلى أن حجم الاستثمارات المطلوبة في قطاع الإسـكان علـى مـدى العشـرة سنوات القادمة يبلغ نحو 17 مليار دينـار لازمـة لاسـتعادة التـوازن المطلوب . كيف ندبر هذه الاستثمارات ومن أية مصادر ؟

(<u>ملاحظة</u>: نشاط البناء يعد من أهم الأنشطة في دفع النمو الاقتـصادي وخلـق فرص العمل) .

<u>تنويع الاقتصاد:</u>

يعتبر تنويع الاقتصاد من ثوابت الأهداف الاقتصادية في كل الخطط التنمويـة السابقة ، وفي السنوات الأخيرة بدأنا نفكر ونتحدث عن توجهات جديـدة وآفـاق جديدة تشمل دعوة الاستثمار الأجنبي ، وتطوير السياحة ، وإقامة مناطق للتجـارة الحرة ، وإمكانية أن تكـون الجماهيرية بوابة التجارة مع أفريقيا وغيـر ذلـك . وبالرغم من أن تشريعات صدرت وإجراءات أتخذت بشأن كل هذه التوجهـات إلا أن المحصلة حتى الآن متواضعة في أحسن تقدير . ومن ثم لا يبدو أي منها واعداً في تنويع قاعدة الدخل – في الوقت الحاضر . هذا لا يعني أنها لا يمكن أن تكون واعدة بطبيعتها . على العكس ، السياحة مثلاً يمكن فعلاً أن تكون قطاعـاً جديـداً مهماً ، والاستثمـار الأجنبي يمكن أن يلعب دوراً مهماً في خلـق فـرص عمـل جديدة ، وتوظيف الموارد ، ودعم النمو بوجه عام . لكن تواضع المحصلة حتـى الآن يجعلنا نتساءل عن السبب أو الأسباب . لعل قدرتنا على تـشخيص المـشكلة هي بداية الحل .

<u>دور السياسات:</u>

السياسات ، ومـا يتبعها من استراتيجيات ، هي الوجه الآخر لمسألة الهوية . فالموارد الطبيعية والبشرية هي في الأصل كم ليس إلا ، لكنها تتفاعل وينتج عنها النشاط الاقتصادي الذي يحدد نوع ودرجة التنمية في إطـار الـسياسات والقـيم السائـدة .

وعليه ، يمكن القول بأن السياسات التي تنتهجها الدولة هي المحرك الذي يحدد وتيرة التنمية واتجاهاتها . والجدير ذكره في هذا الصدد هو أنه في زمن العولمـة لم تعد السياسات شأناً محلياً فقط ، بل أن الدول صارت تتنازل عن جزء مهم من سيادتها الوطنية على سياستها الاقتصادية والاجتماعية في سبيل الانـضمام إلـى الاتفاقيات والمنظمات الدولية مثل منظمة التجارة الدولية . لكـن فـي المحـصلة السياسة التعليمية هي أم السياسات إذا صح التعبير لأن تنمية الموارد البشرية هي مفتاح تنمية الموارد الأخرى .

هذه الندوة:

ندوتنا اليوم هي حلقة نقاش تستهدف طرح موضوع الهوية وتحديـد أبعـاده ومقتضياته ، ثم تحديد القضايا الأساسية فيه بقصد بحثها ، وإعدادها فـي ورقـة موحدة تعرض على مجلس التخطيط العام . إن تحديد هوية الاقتصاد على ضـوء المـوارد الطبيعة والبشرية وأهـداف التنميـة المقررة في الـسياسات المعتمـدة يمثل – من وجهة نظري – الورقة الأساسية في التخطيط . من هنا ، فإننا نعـول على حلقة النقاش هذه في إثراء الموضوع وإعطاءه الأهمية التي يستحقها . وفـي هذا نشكر الأخوة الحاضرين الذين قبلوا الدعوة للمشاركة في هذه الندوة متمنيـين لهم التوفيق .